شبه الجملة في النحو العربي مفهومها و أهميتها في السياق

❑ د. سعد محمد الكردي*

أولاً: مفهوم شبه الجملة و تطور مصطلحاتها:

يقصد بشبه الجملة الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، وحرف الجر الأصلي مع مجروره، ولم يصرح النحاة القدامى أمثال سيبويه (ت١٨٠هـ) والمبرّد (ت٢٨٥هـ) بمصطلح (شبه الجملة)،وإنما وازنوا بين معناه وبين معنى غيره من أقسام الكلام رابطين ذلك بالموضوع الذي يشغله الظرف، فسيبويه لم يشر إلى أن الجار والمجرور أو الظرف يشبهان الجملة وإنما أشار إلى عمله في الحال،فوازن بين عمله في الحال،وبين عمل الفعل فيها،فقال:"اعلم أنه لا يقال،قائماً فيها رجلٌ،فإن قال قائل:اجعله بمنزلة راكباً مرّ زيدٌ ...قيل له:فإنه مثله في القياس،لأنّ (فيها) بمنزلة (مرّ)،ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل،لأنّ (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ..."[1]

❖ أستاذ النحو والصرف المساعد في جامعة البعث.

[1] الكتاب، لسيبويه :١٢٤/٢ وما بعدها . و ينظر : شبه الجملة في العربية و الاتساع فيه، محمد عامر الدبوري : ص ١٣ رسالة ماجستير قدمها إلى جامعة دمشق عام ٢٠٠٧ م

وتابع المبرد سيبويه فيما ذهب إليه في تشبيه الظرف الخبر بالجملة، وفي عمله في الحال بعده[١]. ولم يكد يخرج ابن السراج (ت٣١٦هـ) عمّا فعله سيبويه والمبرّد في وَصْف الظرف عند وقوعه مستقرّاً أو لغواً فاستدلّ بما استدلا به من عمل الظرف التام بالحال، فقال في قولهم: "(... زيدٌ في الدار قائماً): فـ (زيدٌ) مبتدأ، و(في الدار) خبره، و(قائم) حال والعامل فيه (في الدار) فهو صلة (في الدار) [٢] .

وعلى الرغم من ذلك فقد صرّح ابن السراج بمصطلح شبه الجملة، لكنّه لم يقصد به الظرفَ و الجار والمجرور فقط، بل قصد ضروباً مختلفة من الكَلِم، وذلك في (باب ما يُحكى من الكلم إذا سُمِّيَ به وما لا يجوز أن يُحكى)، فقَسمَ ما يجوز النطق به ثلاثة أقسام، وتدرّج في تقسيمه، فذكر الجملة أولاً، وشبه الجملة ثانياً، وجعله جزءاً من الجملة، ثم انتهى في القسم الثالث إلى الأسماء التي تكون مثناة عند النطق بها ... وذلك إذا سمّيت إنساناً (كزيد)و(بزيد) و(إنّ زيداً)، و(حيثما) ... لأنّ حيثما اسم وحرف...[٣].

وأمّا أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) فقد استخدم في بعض كتبه مصطلح "شبه الجملة" بالمفهوم نفسه الذي عُرِفَ عند النحاة المتأخرين بعد استقرار النحو العربي ومصطلحاته قاصداً فيه الظرف بنوعيه الزماني والمكاني والجار والمجرور [٤] .

وتسمية شبه الجملة تعني حاجته إلى ما يسدّ نقصاً فيه ؛لأن عبارة "شبه الجملة" تعني ما يقرّب الشيء من التمام، ويُبعد عنه النقص.

وعلى الرغم من ذلك فالمتأمل لأقوال النحاة يجدُ أنهم أطلقوا على شبه الجملة أكثر من تسمية، فنحاة الكوفة من مرحلة مبكرة أطلقوا مصطلح "الصفة" على الظرف بنوعيه وعلى الجار والمجرور؛ لأن حروف الجر تقع صفات لما قبلها من النكرات، وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها [٥] .

وأمّا الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد سمّي الجملة التي تقع فيها شبه الجملة خبراً بالجملة الظرفية [٦] .

---

[١] المقتضب، للمبرد :٣٠٧/٤. و ينظر شبه الجملة و الاتساع فيه : ص ١٤

[٢] الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج :٢٦١/١. و ينظر شبه الجملة في العربية و الاتساع فيه ص ١٤ .

[٣] الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج :١٠٤/٢ وما بعدها.

[٤] المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي :٤٢، والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي :٢١٦.

[٥] شرح المفصل، لابن يعيش : ٧/٨.

[٦] شرح المفصل، لابن يعيش :٨٨/١، والمدخل إلى دراسة النحو العربي، للدكتور علي أبو المكارم :٤٦١/٢.

وهناك مجموعة من النحاة أطلقوا مصطلح "الظرف"على الظرف والجار والمجرور [١]. كما أطلق بعضهم على شبه الجملة مصطلح "شبه المشتق" ؛لأنه يتعلق بمحذوف مشتق تقديره كائن أو حاصل، أو موجود ؛ لأنَّ الضمير قد انتقل بعد حذف المشتق وجوباً لأنه كون عام، إلى الجار والمجرور والظرف [٢] .

وسُمّيَ الظرف والجار والمجرور "شبه جملة" لما بينه وبين الجملة من تشابه في التركيب والدّلالة والعمل، فشبه الجملة تتألف من كلمتين أو أكثر لفظاً أو تقديراً، وإنْ تعلّق بكون محذوف دلّ على ضمير مستتر أيضاً، وهو مركب مثل الجملة ؛ولذلك فشبه الجملة يغني أحياناً عن ذكر الجملة، ويقوم مقامها [٣]. وكثيراً ما يؤدي "شبه الجملة" مهمة الفعل أو ما يُشبه الفعل لما بينهما من التقارب الوثيق والسمات المشتركة الجامعة بينها مما يسوّغ إطلاق مصطلح شبه الجملة عليهما [٤] وهي تسمية منبثقة عن طبيعة اللغة، وما يؤدي كلٌّ منهما في سياق الجملة من مهمات ووظائف، فشبه الجملة يرتبط في الدّلالة المعنوية بالفعل أو شبه الفعل، فقد يدّل على زمان حصوله، أو مكان حصوله، أو علة حصوله، أو آلة حصوله، ويدّل على ما حذف من أفعال أو أشباهها، وينوب منابها في المعنى [٥] . ففي قوله تعالى :(ولَهُ مَنْ في السمواتِ والأرض، ومَنْ عِنْدَهُ لا يستكبرون عن عبادته) [سورة الأنبياء: ١٩/٢١]، فشبه الجملة الأولى (في السموات) حلّ محلّ صلة الموصول، وأغنى عن ذكر الفعل، إذ التقدير: وله مَنْ استقرّ في السموات، وكذلك الأمر في شبه الجملة الثانية (عنده)حلّ محلّ صلة الموصول وأغنى عن ذكر الفعل، إذ التقدير: ومَنْ استقرّ عنده . ومن حيث التشابه بينهما في العمل إذا جاء شبه الجملة معتمداً على نفي نحو: ما في الدار أحدٌ، أو استفهام، نحو: أفي اللهِ شكٌ ... فقد رفع شبه الجملة الاسم على أنه فاعل، كما ترفع الجملة الفاعل[٦] . فأوجه الشبه بينهما في التركيب والدّلالة، والعمل واضحة تماماً .

ولما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرُها على معاني حروفه، وهي مع قلتها وتَيَسُّرِ الوقوف على جملتها، وقد كَثُرَ دورها، وبَعُدَ غورها، فعزّتْ على الأذهان معانيها وأَبَتِ الإذعان إلّا لمن يعانيها .

---

[١] أصول النحو، لابن السراج : ٢٠٤/١ وما بعدها، ومغني اللبيب، لابن هشام : ٢٠٦/١.

[٢] ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك، محمد عبد العزيز النجار : ١٩٥/٢.

[٣] إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.فخر الدين قباوة : ٢٥٩

[٤] شبه الجملة (دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم) د.سوزان محمد فؤاد فهمي : ١٠.

[٥] المختار من أبواب النحو، د.محمد خير حلواني : ١٦٠.

[٦] مغني اللبيب، لابن هشام : ٤٩٤/٢.

والجرة مصطلح صوتي يعني عند النحاة الإضافة ؛ لأن الحروف الجارّة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها [١] . كقولك جلست على الكرسي . فحرف الجر ربط بين الجلوس والكرسي .

وهذه الحروف تُقسم إلى أصلية ، وهي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء بعدها [٢] .

ولا يمكن الاستغناء عنها ، وهي تحتاج مع مجرورها إلى متعلق تستند إليه لكي يُفْهَمَ منها المعنى ، وهي تعطي معنى فرعياً للجملةِ نحو : "سافرَ زيدٌ مِنْ دمشق إلى حلب بالقطار" ، فحرف الجر (من) أوصل معنى الفعل (سافر) إلى الاسم (دمشق) ، وحرف الجر (إلى) أوصل معناه إلى الاسم (حلب) ، يُضافُ إلى ذلك أنّ حرف الجر (مِنْ) الدال على ابتداء الغاية بيّن أن ابتداء السفر كان من دمشق ، وحرف الجر (إلى) الدال على انتهاء الغاية دلّ على أنّ انتهاء السفر كان في حلب ، والجار والمجرور (بالقطار) بيّن الوسيلة التي تم بها السفر وهي (القطار) أي آلة حصول السفر .

وما دامت حروف الجر الأصلية تعطي معنى جديداً ، فلا نحذفها ؛ لأن حذفها يؤدي إلى إنقاص بعض المعاني الفرعية في الجملة ، وهذه المعاني يُحدثها تعلّق شبه الجملة بالفعل أو ما يشبه الفعل .

ولا يبقى لشبه الجملة معنى إذا لم ترتبط بفعل أو شبه فعل يعمل فيها ، ويبيّن معناها ، والعامل فيها يحتاج إليها ؛ لأنها تُتَمِّمُ معناه وتُوضّحه ، فشبه الجملة تُوضّح للعامل مكاناً أو زماناً أو عِلةً أو آلةً .

وهذا يعني أنّ شبه الجملة ــ الظرف أو الجار والمجرور ــ تؤدّي وظائف معنوية في الجملة أوترتيبية سياقية ، وتُسهمُ في الاتساع في استخدام القاعدة النحوية ، مِنْ فصلٍ بين الأجزاء المتلازمة في الجملة ، وتقديم وتأخير ، وتحديدٍ لإعراب الكلمات الواقعة بعدها ، وتخصيصٍ وتعميم للمبتدأ النكرة ، و للحدث ، وقرينة دالة على حذف الفعل أو المنعوت أو المضاف ، وتنويع الدلالات للفعل ، وتعديته ، وإيصالٍ لمعنى الفعل إلى الاسم المجرور بعده ، ونيابةِ شبه الجملة عن الفعل ، وعن الفاعل ، وتأثيرٍ في رسمِ بعض الكلمات ، وتقويةٍ لعاملٍ ضعيفٍ.

وأمّا حروف الجر الزائدة فهي التي يكون دخولها مثلَ خروجها [٣] أي أنه يمكن الاستغناء عنها ، ويفيد الإتيان بها توكيد المعنى العام ، أو تقوية عامل ضعيف ، ويختص بالزيادة ، ومن هذه الحروف الباء كما

---

[١] الكتاب ، لسيبويه : ٢٠٤/٢.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش : ٧/٨.

[٣] سرّ صناعة الإعراب لابن جني : ١٣٥ .

في قوله تعالى: (ولَست عليهم بمسيطر)[١]، و (مِنْ) في نحو قوله تعالى: (ما كان معه من إلهٍ)[٢]، واللام، في قوله تعالى: (فعّالٌ لما يريد)[٣]

فالحرف عند سيبويه له معنى خاصٌ به يجعله يتميّزُ عن الاسم وعن الفعل إلّا أنّ معناه لا يتضح إلاّ ضمن التركيب ؛ لأن التقسيم الثلاثي للكَلِمِ مبنيٌ على الوظائف التركيبة للمفردات[٤].

وحروف الجر- كما هو معروفٌ - لكلّ منها معنى أصليٌّ تدل عليه في معظم التراكيب، ومعانٍ فرعية أخرى، والتلفظُ بحرفٍ من حروفِ الجرّ منفرداً يؤدي إلى استحضار معناه الأصلي في الذهن مباشرةً. وقد اتضح أن لكلّ حرفٍ من حروف الجر معنى أصلياً يدلّ عليه الحرف في الغالب، أما المعاني الفرعية فيكتسبها الحرف من ارتباطه بالفعل والاسم المجرور الذي اقترن به في السياق.

أهمية شبه الجملة في السياق:

تتجلّى أهمية شبه الجملة من خلال الوظائف والدلالات المتنوّعة التي تؤديها في السياق، ومنها:

١ ـ تسويغ ابتدائية المبتدأ النكرة: الخبر إذا كان شبه جملةٍ: ظرفاً أو جاراًّ ومجروراً، والمبتدأ نكرة يكون شبه الجملة خبراً مسوّغاً لابتدائية النكرة نحو: عندكَ مالٌ، وفي الدار رجلٌ. وهنا يمتنع تقديم المبتدأ على الخبر، لأنه لو فُعِلَ ذلك لزال المسوّغ للابتداء بالنكرة، فيفسد التركيب[٥].

فشبه الجملة هنا قرينة تسوّغ الابتداء بالنكرة ولكن بشرط أن تكون النكرة متأخرة عن شبه الجملة.

٢ ـ وشبه الجملة تخصص المبتدأ بالنكرة عندما يتقدم شبه الجملة عليه نحو قوله تعالى: (ولدينا مزيدٌ)[٦]، وقوله تعالى: (ولكلِّ أجلٍ كتابٌ)[٧] فلو كان غير مخصص نحو: "عند رجلٍ ما حقلٌ، وفي دارٍ ما رجلٌ"، فلا فائدة بالإخبار بذلك ؛ وإنما يُسَوَّغُ الابتداء بالاسم النكرة عند تقدّمِ شبه الجملة المذكور ؛ لأنه

---

[١] سورة الغاشية : ٢٢/٨٨ .

[٢] سورة المؤمنون : ٩١/٢٣ .

[٣] سورة البروج : ١٦/٩٤ .

[٤] التحليل النحوي أصوله وأدواته، د. فخر الدين قباوة : ٢١١.

[٥] ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢٥٩/١، وشرح ابن عقيل : ٢٠٢/١ وما بعدها، والمنهل الصافي في شرح الوافي لبدرالدين الدماميني (مخطوط) ورقة ٨٢/أ، وهمع الهوامع، للسيوطي :٢/ ٣٤.

[٦] سورة ق : ٣٥/٥٠ .

[٧] سورة الرعد : ٣٨/١٣ .

تخصّص بتقديم حكمه عليه، فصار كالموصوف، لأنّ من شأن الصفة تَقَرُّرَها في الذهن قبل ذكر الموصوف، وهذا التخصص كما في الفاعل، فإن التخصيص فيه بتقديم حكمِهِ وهو الفعل أو شبهُهُ عليه [١]. ولذلك لم يجيزوا "قائمٌ رجلٌ" ؛ لأنَّ الخبر المتقدم ليس ظرفاً، فانتفى شرط التخصيص.

٣ ـ الظرف يخصص حدوث الفعل الذي يكون دالاً على عموم: وقد يأتي الظرف بمنزلة القرينة التي تخصِّصه للزمان أو للمكان، وهذا ما حَصَلَ في قول الشاعر الصمة بن عبد اللهِ:

أمــرتُهم أمــري بمنعــرج اللّــوى فلـم يـستبينوا الرشـدَ إلا ضـحى الغـدِ

قال المرزوقي " .... في قوله: (بمنعرج اللوى) تحديد وتوقيت، وبيان أن ذلك كان من هّمه حتى اختار له الموضع عنده، والوقت الذي كان أعود فيما أمرهم به" [٢].

فقول المرزوقي "تحديد وتوقيت" يعني أن شبه الجملة هنا كظرف الزمان للدلالة على الوقت، ولكنه في موضع المفعول به لـ (أمرتُهم) ؛ لأن المعدّي هو الباء، وميزت الباء بين (كون منعرج اللوى) ظرف مكان وبين كونه ظرف زمان ؛ لأنه يحتمل أن يكون اسماً للمكان، ولكنّ الباء جعلته ظرف زمان لأن حرف الجر الباء دلّ على هذا السياق، وفي هذه الحال على الوقت الذي يريده الشاعر[٣].

٤ ـ الاتساع في الظرف والجار والمجرور: إنهم يتسعون في الظرف والجار والمجرور مالا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو "كان في الدار ـ أو عندكَ ـ زيدٌ جالساً" . فقد فصلوا بالجار والمجرور (في الدار) بين الفعل الناقص واسمه، وفي قولهم: كان عندك زيدٌ جالساً . فصلوا بين الفعل الناقص واسمه بالظرف عندك، وهو معمول للخبر، وفي هذا اتساع في استخدام القاعدة النحوية لأنه لو كان الفاصل غير الجار والمجرور أو الظرف لما جاز، لأن أصل القاعدة لا يجوز أن يتقدم خبر كان أو معموله على اسمها .

كما فصلوا فعل التعجب من المتعجب منه نحو قولهم: "ما أحسنَ في الهجاءِ لقاءَ زيدٍ، وما أثبتَ عند الحربِ زيداً، فقد فصلوا بهما بين الأشياء المتلازمة التي لا يجوز الفصلُ بينها بغير شبه الجملة وهو نوع من الاتساع في استخدام القاعدة، فلا يجوز أن تقول: "إنَّ طعامَكَ زيداً آكلٌ" [٤].

---

[١] المنهل الصافي في شرح الوافي، لبدر الدين الدماميني (مخطوط) ورقة ٨٣/أ .

[٢] شرح الحماسة، للمرزوقي : ٨١٤ـ٨١٥ .

[٣] شبه الجملة في العربية والاتساع فيه : ٣٥ ـ ٣٦.

[٤] مغني اللبيب، لابن هشام : ٧٧٣، وشرح ابن عقيل على ألفية بن مالك: ٣٢٠/١ .

وفصلوا بهما بين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قول الشاعر:

فــلا تَلْحَــني فــيها فــإن بحــبِّها أخـاك مـصابُ القلـبِ جـمٌّ بلابلُـهْ [١].

فقد فصل الشاعر بين إنّ واسمها بمعمول الخبر الجار والمجرور (بحبِّها)، ولا يجوز هذا الفصل بغير شبه الجملة وفصلوا بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن بشبهِ الجملة: كقول الشاعر:

أبعــدَ بعــدٍ تقــولُ الــدارَ جامعــةً شملـي بهـم أم تقـولُ البعدَ محتوما [٢].

أصل الكلام: أتقولُ الدارَ جامعة. الهمزة للاستفهام، وتقولُ: فعل مضارع بمعنى تظنُّ والفاعل (أنت)، والدار: مفعول به أول، وجامعةً: مفعول به ثانٍ. جازَ الفصل بين همزة الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن بالظرف (بعد)، لأنهم يتسعون بالظرف والجارِ والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما.

كما فصلوا بهما بين المضاف والمضاف إليه نحو: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ. وبين حرف الجر ومجروره، نحو: اشتريت الكتاب بو اللهِ درهمٍ. وفصلوا بهما بين (لن) ومنصوبها، نحو قول الشاعر حسان بن ثابت:

إذنْ واللهِ نــــــرميَهم بحــــــربٍ تـشيب الطفـل مـن قـبل المـشيبِ [٣].

إذنْ: حرف جواب وجزاء. نرميَهم: فعل مضارع منصوب بـ (إذنْ)، فُصِلَ بين الحرف الناصب، ومنصوبه الفعل المضارع.

ومن ذلك قول الشاعر:

لـنْ، مـا رأيـتُ أبـا يـزيدَ مقـاتلاً، أدعَ القــتالَ وأشــهدَ الهــيجاءَ [٤].

فُصِلَ بين الحرف الناصب (لن) ومنصوبه الفعل (أدعَ) بالمصدر المؤول من (ما) المصدرية الظرفية والفعل رأيت ؛ وجاز ذلك لأنهم يتسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما.

وقدموهما خبرين على الاسم في باب (إنّ) نحو قوله تعالى: (إنّ في ذلكَ لعبرةً لأولي الأبصار) [٥].

---

[١] مغني اللبيب لابن هشام: ٣٧١.

[٢] المرجع نفسه: ٣٧١.

[٣] ديوان حسان بن ثابت: ٢٢.

[٤] البيت مجهول القائل، وهو في مغني اللبيب: ٣١٣.

[٥] سورة آل عمران: ١٣/٣.

ومعمولين للخبر في باب (ما)، نحو "ما في الدارِ زيدٌ جالساً"، ومن ذلك قول الشاعر:

بأهبةِ حزمٍ لُذْ وإنْ كنْتَ آمناً فما كلَّ حينٍ مَنْ تؤاتي مواتيا [١].

تقدَّم الظرف (كلَّ حينٍ) على اسم (ما) الحجازية وهو (مَنْ) مع كونه معمولاً للخبر (مؤاتيا) وبقي عمل (ما) الحجازية، وجاز ذلك لأنهم يتسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، فإن كان المعمول غيرهما بطل عملُها، نحو قول مزاحم بن الحارث العقيلي:

وقالوا تعرّفها المنازلَ مِنْ منىً وما كلَّ من وافى منىً أنا عارفُ [٢].

بنصب (كلَّ) مفعولاً به لاسم الفاعل عارف، ولذلك أهملت (ما) لتقدّم معمول خبرها على اسمها (مَنْ) وهو غيرُ ظرفٍ ولا جار ومجرور.

وقدموهما معمولين لصلة (أل) نحو (وما كانوا فيه من الزاهدين) [٣]. أصل القاعدة ما بعد الموصول لا يعمل بما قبله، والذي سوّغ ذلك أن المعمول شبه جملة، والتقدير: وما كانوا من الزاهدين فيه.

وقدموهما على الفعل المنفي بـ (ما) في نحو قول الراجز:

ونحن عن فضلكَ ما استغنينا فَثَبِّتِ الأقدامَ إنْ لاقينا [٤].

تقدّمَ الجار والمجرور (عن فضلك) على (ما) النافية التي لها الصدارة والتي لا يَعمل ما بعدها فيما قبلها، والذي سوّغ ذلك توسعهم في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون في غيره [٥].

٥ ـ ومن مهام شبه الجملة أن تسهم في تأخير دخول اللام المزحلقة من المبتدأ إلى الخبر، سواء أكان جاراً ومجروراً نحو قوله تعالى (وإنكَ لعلى خُلُقٍ عظيمٍ) [٦] أو ظرفاً واقعاً موقع الخبر، نحو "إنّ زيداً لعندكَ". ومن المعلوم أنّ لام الابتداء لا تدخلُ على الخبر إلّا في حالات، كدخولها على الخبر المتقدّم على المبتدأ، نحو: "لصادقٌ أنت".

---

[١] البيت مجهول القائل، وهو في مغني اللبيب: ٧٧٤. لُذْ: فعل أمر من لاذ يلوذ.

[٢] تعرّفْ: بتشديد الراء ـ فعل أمر، والهاء تعود إلى المحبوبة. المنازل: منصوب على نزع الخافض، والأصل: تعرّفْها في المنازل.

[٣] سورة يوسف: ١٢/٢٠.

[٤] الرجز لعبد الله بن رواحة. وهو في مغني اللبيب: ١٠٣، والكاف في (فضلك) تعود على الله عز وجلّ.

[٥] ينظر: مغني اللبيب: ٧٧٣ ـ ٧٧٤.

[٦] سورة القلم: ٦٨/٤.

٦ ـ جواز دخول لام الابتداء على اسم (إنّ) إذا تأخر وتقدّمت عليه شبه الجملة، نحو قوله تعالى (وإنَّ في ذلك لعبرةً لأولي الألباب) [١].

٧ ـ شبه الجملة تسهم في توسيع القاعدة النحوية:

أ ـ يمتنع تقديم معمول الصفة المشبهة المنصوب على التشبيه بالمفعول به عليها، أمّا إذا كان شبه جملةٍ أو تمييزاً أو مفعولاً لأجله، فإنه يجوز تقديمه عليها نحو قوله تعالى: (وهو على كلِّ شيءٍ قديرٍ) [٢]، فشِبْهُ الجملة الجار والمجرور (على كلِّ شيءٍ) أسهم في توسيع القاعدة النحوية بإجازته تقديم معمول الصفة المشبهة (قدير) المنصوب على التشبيه بالمفعول به عليها، وهو لا يجوز بغير شبه الجملة، وهذا ناتجٌ عن كثرة استعمال شبه الجملة في كلام العرب، وما يُسْتَعْمل كثيراً في الكلام يصيبه التغيير من حذف أو تقديم وتأخير، وما شابَهَ ذلك.

ب ـ يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً عند البصريين والكوفيين، نحو: "كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان فيكَ زيدٌ راغباً".

جاء شبه الجملة الظرف (عندكَ)، والجار والمجرور (فيك) بمنزلة القرينة التي فسحت طاقة القاعدة النحوية وسوّغت تقديم معمول خبر كان على اسمها. وهذا لا يجوز بغير شبه الجملة، و هو نوع من الاتساع لكثرة استعمال شبه الجملة في كلام العرب.

ج ـ وفي باب (إنّ) الحرف المشبه بالفعل يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر شبه جملة ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، فلا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: "ليت فيها غيرَ البذي" أو "ليت هنا غير البذيّ" [٣] فيجوز تقديم (فيها، وهنا) على (غير) كما يجوز تأخيرهما عنها؛ ففي حال جواز التقديم نرى أنّ شبه الجملة تؤدي وظيفة القرينة التي تجيز تقديم خبر (إنّ) أو معمول الخبر على اسمها، وفيه نوع من الاتساع في تطبيق القاعدة النحوية ترافقها أغراض معنوية بلاغية.

---

[١] سورة النور: ٢٤/٤٤.

[٢] سورة المائدة: ٥/١٢٠.

[٣] أي الوقح أو الذي في قوله فحشٌ..

والثاني: أنه يجب تقديمه، نحو "ليت في الدارِ صاحبَها"، فلا يجوز تأخير الجار والمجرور (في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً [١].

والرتبة عند علماء العربية من لغويين ونحاة وبلاغيين على ضربين:

ـ محفوظة: لا يجوز الخروج عليها ؛ لأن الخروج عليها يخالف طرائق العرب في التعبير.

ـ وغير محفوظة: يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأن التقديم والتأخير لها مرتبط بمعانٍ نحوية وبلاغية.

فلا يجوز تقديم معمول خبر(إنّ) على اسمها إذا كان غيرَ ظرف ولا جارّاً ومجروراً، نحو: "إنّ طعامكَ زيداً آكلٌ"، والجائز أن تقول: "إنّ زيداً لآكلٌ طعامَكَ".

د ـ وقد نَدُرَ تقديم الحال على عاملها شبه الجملة الظرف، نحو: "زيدٌ قائماً عندكَ" أو الجار والمجرور نحو: "سعيدٌ مستقراً في هَجَرَ" العامل في هذه الحال شبه الجملة (الظرف عندك، والجار والمجرور في هجر) فتأخرت شبه الجملة عن الحال فأوضحت درجة فصاحة العبارة بأنها نادرة. ومنه قوله تعالى (والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه) [٢] في قراءة من كَسَرَ التاء في (مطوياتٍ)، وأجازه الأخفش قياساً [٣].

وأدّى شبه الجملة الجار والمجرور (بيمينه) وظيفة العامل الذي ينصب الحال (مطويات)، وقد تقدّم الحال على عامله، فتأخرت شبه الجملة العاملة في الحال في المثالين السابقين والقراءة موجهة على مرتبة نادرة في سلم فصاحة كلام العرب.

هـ ـ تُسهم شبه الجملة في توسيع القاعدة النحوية: يجوز التذكير والتأنيث للفعل إذا فُصِلَ بينه وبين الفاعل بشبه جملة نحو قولنا: نجحتِ اليومَ هندُ، ونجح اليومَ هندُ. فكلا الوجهين جائز، جاء شبه الجملة بمنزلة القرينة التي فسحت طاقة القاعدة النحوية التي أجازت تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل المؤنث. ومن ذلك قول الشاعر:

إنّ امرأً غرّه منكنّ واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرورُ [٤].

---

[١] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٢٠/١.

[٢] سورة الزمر: ٦٧/٣٩.

[٣] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٨٩/١. والقراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء، ورفع (مطويات) على أنه خبر المبتدأ، والجار والمجرور (بيمينه) متعلّق بمطويات، والقراءة التي يستدل بها الشارح برفع السموات على أنه مبتدأ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور، والجار والمجرور (بيمينه) متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ.

[٤] الخصائص لابن جني: ٢١٤/٢.

ففي قوله: غرّه منكنّ واحدةٌ ذُكِّرَ الفعل مع الفاعل المؤنث مع جواز تأنيثه ؛ لأن الفاصل بين الفعل وبين الفاعل شبه الجملة (منكنّ) .

٨ ـ شبه الجملة قرينة دالة على حذف المبتدأ وجوباً: يحذف المبتدأ وجوباً عند وقوع الجار والمجرور بعد مصدر نائب عن فعله نحو: "سقياً لكَ"، والجار والمجرور (لك) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: الدعاء لك، ولا يصح أن يتعلّق الجار والمجرور بالمصدر (سقياً) [١].

٩ ـ شبه الجملة قرينة دالة على حذف المنعوت:

يجوز حذف المنعوت في موضعين:

الأول: إذا كان شبه جملة نحو قوله تعالى (قُلْ إنما أَعِظُكُمْ بواحدةٍ) [٢] أي بخصلةٍ واحدةٍ، ونحو: (وإذا حُيِّيتم بتحية فحيُّوا بأحسنَ منها) [٣] أي بتحيةٍ أحسنَ منها . حذف المنعوت (بتحية) لكونه شبه جملة .

والثاني: إذا كان المنعوت بعض اسم متقدّم مجرور بـ (منْ) أو (في) نحو: "مِنّا مَنْ ظعَنَ، ومِنّا مَنْ أقام" أي: مِنّا فريقٌ ظَعَنَ، ومنّا فريقٌ أقامَ . حذف المنعوت (فريقٌ) لكونه بعض اسم متقدّم مجرور بـ (مِنْ) ومن ذلك قول تأبَّطَ شرّاً:

حتى نَجُوْتُ ولمّا ينزعوا سَلَبي بوالهٍ من قبيضِ الشرّ غيداقِ [٤].

شبه الجملة (بوالهٍ) تعلّق بالفعل (ينزعوا)، وهذا التعلّق للباء بمنزلة القرينة الدالة على حذف موصوف قبل المجرور بها وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: بعدوٍّ والهٍ ، لأن قوله: (من قبيض الشرّ) يدّل عليه [٥].

١٠ ـ شبه الجملة قرينة دالة على حذف المضاف:

ويقدر بعض النحويين في قضية تعلق الباء حذف المضاف قبل المجرور بها، كما يقدرون ذلك في اللام، نحو قوله تعالى: (يُبَشِّرُكَ بيحيى مصدقاً بكلمةٍ من الله) [٦].

---

[١] النحو الوافي، عباس حسن : ٥٥٥/١ .

[٢] سورة سبأ : ٤٦/٣٤ .

[٣] سورة النساء : ٨٦/٤ .

[٤] ديوان تأبط شرّاً : ١٢٤، الوله : ذهاب العقل . والقبيض : السريع . والغيداق : الواسع . والسلب : السلاح .

[٥] ينظر شرح اختيارات المفضل : ١١٦ .

[٦] سورة آل عمران : ٣٩/٣ .

فالجار والمجرور متعلق بالفعل (يبشرك) والمعنى: بولادةِ يحيى [١] .

١١ ـ تنويع دلالات الفعل وإكسابه توجيهات خاصة:

نظراً لأهمية التعدي بحرف الجرّ في التراكيب اللغوية، وما يؤديه ذلك من إكساب الفعل توجيهات خاصة ودلالات متنوعة بحسب حروف الجر التي تقترن بالأفعال، بحسب نوع الاسم المجرور الذي يرتبط به، وما ينتج عن ذلك من علاقات سياقية هي حصيلة تفاعل مُعَقّد بين الفعل والاسم المجرور [٢]. لأن حرف الجرّ يوصل معنى الفعل إلى الاسم المجرور .

١٢ ـ وقد يكون حرف الجر للتعدية نحو "ذهبت بزيد"، أو لغيرها، نحو: "كتبْتُ بالقلمِ، وضربْتُ بالسيف، ومررْتُ على الديارِ، ومررْتُ بالديار، وسرْت في يوم الجمعة، وجلسْتُ في مكان زيدٍ، وضربْتُ المتعجرفَ للتأديب .

وهذا ما عناه سيبويه بقوله: .... لأنّ الحروف الجارة تجرُّ أي تحمل معنى ما قبلها، فتوصِلُهُ إلى ما بعدها[٣]، كقولك: "جلسْتُ على الكرسي"، فحرف الجر (على) ربط بين الجلوس والكرسيّ .

وعدم استغناء الظروف والمجرورات عن حرف الجرّ يدلّ على الحاجة إلى التعليق ؛ لأن الحرف لا يدلّ على المعنى المراد منه حتى يتصل أو يتعلق بغيره من أجزاء الكلام، وهذا ما عبّر عنه الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: (الحرف كلمةٌ دلّت على معنى ثابت في لفظ غيرها .... والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي) [٤].

ويُعَدُّ شبه الجملة واحداً من معدِّيات الفعل اللازم بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوي نحو: "عجِبتُ منكَ، ومررْتُ بكَ" [٥] أو بنزع الخافض نحو قوله تعالى (أَعَجِلْتُمْ أمرَ رَبِكم) [٦]، أي من أمرِ ربكم، ونحو قوله تعالى: (واقْعُدُوا لهم كلَّ مَرْصَدٍ) [٧]. أي على كلَّ مرصدٍ .

---

[١] ينظر: تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي: ٤٤٧/٢١ .
[٢] ينظر: قضايا اللزوم والتعدي، د. محمود الحسن: ٣٢١ـ٣٢٢ .
[٣] الكتاب لسيبويه: ٢٠٤/٢ .
[٤] شرح الكافية، للرضي الاستراباذي: ٩/١ .
[٥] ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٨٦/٢ .
[٦] سورة الأعراف: ١٥٠/٧ .
[٧] سورة التوبة: ٥/٩ .

١٣ ـ نيابة شبه الجملة عن الفاعل:

أجاز الكوفيون والأخفش نيابة شبه الجملة: الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به محتجين بقول رؤبة بن العجاج:

لم يُعْـــنَ بالعلـــياء إلا ســـيداً ولا شـفى ذا الغـي إلّـا ذو هـدى [١].

ففي قوله: (لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيداً) ناب الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل، والمفعول به موجود وهو (سيداً)، وخُرِّجَ على الشذوذ ولا يقاسُ عليه. ومن ذلك قوله تعالى: (ولّما سُقِطَ في أيديهم) [٢]، و الجار والمجرور لا يمكن له أن ينوب عن الفاعل مطلقاً بل وَضَعَ له النحاة شروطاً وهي:

أ ـ أن يكون معرفة غير مبهم: فإذا كان المجرور نكرة غير مضافة لا يفيد شيئاً، فلا يصح أن نقول: "وُقِفَ على رصيفٍ". ولا نَعُدُّ المجرور نائباً عن الفاعل؛ لأن المجرور في هذا المثال مبهم والإسناد إلى المبهم لا يفيد.

ب ـ ألاّ يكون الجار والمجرور مختصاً أو ملتزماً طريقة عملٍ واحدة في عمله، نحو (رُبَّ) الجارة للنكرات، و(خلا و عدا و حاشا) الجارة للمستثنى؛ و(مُذ ومُنْذُ) الجارتين لأسماء الزمان، فكلّها لا يصلح مجرورها للنيابة عن الفاعل [٣].

١٤ ـ جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً صلته شبه جملة متعلق بفعل مستقبل نحو: الذي عندك فأديبٌ، والذي في القاعة فطالب.

١٥ ـ شبه الجملة يعمل عمل الفعل إذا جاء معتمداً على نفي: نحو ما في الدار أحدٌ، أو استفهام نحو: أعندك زيدٌ؟ فالاسم المرفوع بعد شبه الجملة الجار والمجرور (أحد) فاعل لشبه الجَملة (في الدار)، والاسم المرفوع (زيدٌ) بعد شبه الجملة الظرف (عندك) فاعل له، وكلٌّ منهما عمل عملَ الفعل فرفع الفاعل، ولذلك أطلق بعض النحاة على شبه الجملة في مثل هذه الحالة الجملة الظرفية [٤].

١٦ ـ شبه الجملة تكون في بعض الأحيان قرينة دالةً على إعراب الكلمة التي تليها:

يجب نصب الفضلة مع اسم الفاعل إذا فَصَلَ بينه وبينها شبه الجملة [٥] نحو قوله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفةً) [٦] صَلُحَ أن يكون شبه الجملة (في الأرض) قرينة دالة على إعراب

---

[١] زيادات ديوان رؤية بن العجاج.

[٢] سورة الأعراف: ١٤٩/٧.

[٣] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤٦٠/١ـ٤٦٢.

[٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ٤٢٠ـ٤٢١.

[٥] ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٦/٢ لمحمد عبد العزيز النجار ـ الطبعة الأولى ١٩٦٩ ـ القاهرة.

[٦] سورة البقرة: ٣٠/٢.

الكلمة التي بعد شبه الجملة، فهي مفعول به منصوب باسم الفاعل (جاعل)، وأما إذا باشرَ اسمُ الفاعل الفضلةَ فيجوز نصب الفضلة وجرها بالإضافة، نحو قوله تعالى: (إنّ اللهَ بالغُ أمرِهِ) [١] ويجوز النصب (بالغٌ أمرَهُ).

١٧ ـ إدخال الباء على المبيع أو المشترى ونصب الأثمان: وقد تكون الباء الداخلة على المبيع أو المشترى بمنزلة القرينة الدالة على إعراب ما بعد شبه الجملة، ومن ذلك قوله: (ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً) [٢] في هذه الآية الكريمة جاء شبه الجملة (بآياتي) بمنزلة القرينة الدالة على إعراب الكلمة التي تلي شبه الجملة (ثمناً) على أنها مفعول به ؛ لذلك قال الفراء "وكلُّ ما جاء في القرآن من هذا نُصبَ فيه الثمن وأدخلت الباء في المبيع أو المشترى، فإن ذلك أكثر ما يأتي في الشيئيين لا يكونان ثمناً معلوماً من الدنانير أو الدراهم ..... وما كان ليس من الأثمان مثل الرقيق والدُّر .... فهو على هذا، فإن ذهبت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في الثمن كما في قوله تعالى: (شروه بثمنٍ بخسٍ دراهمَ معدودة) [٣]، لأن الدراهم ثمنٌ أبداً، والباء إنما تدخل في الأثمان" [٤]. وقد تكون تعدية الفعل بالباء إلى المفعول الثاني أحياناً متصلة بمعنى مقصود لا يعرف إلّا بها.

١٨ ـ دخول حرف الجر على كيف يُعَدُ قرينة دالة على اسميتها في قولهم: على كيف تبيع الأحمرين؟ أي الخمر واللحم [٥].

١٩ ـ قد يتحول الظرف بنوعيه الزماني والمكاني إلى جارّ ومجرور إذا جُرَّ. وإن كان الجارّ (في) الدال على الظرفية [٦].

ومن أنواع الظرف، الظرف غير المتصرف ما يجرُّ بـ (منْ) غالباً، نحو: (عِنْدَ، لَدُنْ، قَبْلَ، بعدَ، حولَ) وتسمّى هذه الحالة شبه الظرفية [٧]. ومن ذلك قوله تعالى: (إنّ الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً) [٨]. ومن ذلك قوله تعالى: (ثمَّ بعثناكم من بَعْدِ موتكم لعلكم تشكرون) [٩]. وعلة تحوله من الظرفية إلى الجار والمجرور أنه تركَ النصب على الظرفية وصار اسماً محضاً مجروراً، ولا يصحُّ حينئذٍ تسميته ظرفاً.

---

[١] سورة الطلاق : ٣/٦٥ .
[٢] سورة البقرة : ٤١/٢ .
[٣] سورة يوسف : ٢٠/١٢ .
[٤] معاني القرآن للفراء : ٣٠/١ .
[٥] مغني اللبيب عن الأعاريب : ٢٠٥/١ .
[٦] النحو الوافي : ٢٩٥/٢، ٢٤٤ .
[٧] المرجع نفسه .
[٨] سورة الحج : ٧٣/٢٢.
[٩] سورة البقرة : ٥٦/٢.

٢٠ ـ تأثير شبه الجملة في رسم بعض الكلمات:

يؤثر شبه الجملة في رسم بعض الكلمات، فعندما يدخل أحد حروف الجر مثل: إلى، الباء، حتى، على ، من ، في، اللام، عن ...) على (ما) الاستفهامية تحذف ألفها، وتبقى دليلاً عليها نحو: علام، وإلامَ، وحتّامَ ... نحو قوله تعالى (فيمَ أنت من ذكراها) [١] .

وقول الكميت بن زيد الأسدي:

فتلكَ ولاةُ السوءِ قد طالَ مكْثُمْ فحتامَ حتامَ العَناءُ المطُوَّلُ ؟ [٢] .

وقوله تعالى: (وإني مرسلةٌ إليهم بهديةٍ فناظرةٌ بمَ يَرْجِعُ المرسلونَ) [٣] وقوله تعالى: لِمَ تقولون ما لا تفعلونَ) [٤] وعلةُ حذف الألف الفرقُ بين الاستفهام والخبر [٥] .

٢١ ـ شبه الجملة وسيلة من وسائل مجيء الحال الجامدة غير المؤولة بمشتق، فيأتي الظرف أو الجار والمجرور صفة له، نحو: "تخيلَ الظمآن السراب ماءً أمامه"، ونحو: "عرفت جبل قاسيون حصناً حولَ دمشقَ" .

---

[١] سورة النازعات : ٣/٧٩ .

[٢] وهو في القصائد الهاشميات : ٤٨ ، وفي مغني اللبيب : ٣٣٠ .

[٣] سورة النمل : ٣٥/٢٧ .

[٤] سورة الصف : ٢/٦١ .

[٥] مغني اللبيب لابن هشام : ٣٣٠ .

نتائج البحث:

١ــ يقصد بشبه الجملة الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، وحرف الجر الأصلي مع مجروره، ولم يصرح النحاة القدامى أمثال سيبويه (ت١٨٠هـ) بمصطلح شبه الجملة، وإنما وازنوا بين معنى شبه الجملة وبين معنى غيره من أقسام الكلام رابطين ذلك بالموضوع الذي يشغله الظرف، وإنما أشار إلى عمله في الحال، وبين عمل الفعل فيها، وتابعه المبرد (ت٢٨٥هـ) فيما ذهب إليه من تشبيه الظرف الخبر بالجملة، وفي عمله في الحال بعده.

٢ــ ولم يكد يخرج ابن السراج (ت٣١٦هـ) عمّا ذهب إليه سيبويه والمبرد في وصف الظرف المُسْتَقَر أو اللغو فاستدلّ بما استدلا به من عمل الظرف التام بالحال، وصرح ابن السراج بمصطلح شبه الجملة، لكنّه لم يقصد به الظرف والجار والمجرور فقط، بل قصد ضروباً مختلفة من الكلم ؛ فذكر الجملة أولاً، وشبه الجملة ثانياً، وجعله جزءاً من الجملة ثم انتهى في القسم الثالث إلى الأسماء التي تكون مثناة عند النطق بها، وذلك إذا سَمَّيتَ إنساناً (كزيدٍ) و (حيثما) ؛ لأن كلاً منهما اسم وحرف سُمِّيَ به إنسانٌ.

٣ــ واستخدم أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) مصطلح شبه الجملة في بعض كتبه بالمفهوم الذي عرفه النحاة المتأخرون بعد استقرار النحو العربي قاصداً فيه الظرف والجار والمجرور.

٤ــ أطلق النحاة على شبه الجملة أكثر من تسمية فنحاة الكوفة أطلقوا مصطلح "الصلة" على الظرف بنوعيه الزماني والمكاني وعلى الجار والمجرور.

٥ــ وتسمية "شبه الجملة" تعني حاجتها إلى ما يسدُّ نقصاً فيها ؛ لأنَّ عبارة "شبه الجملة" تعني ما يقرِّب الشيء من التمام، ويَبْعِدُ النقص عنه.

٦ــ وسمّى الزمخشري (ت٥٣٨هـ) التركيب الذي يقع فيه الظرف أو الجار والمجرور خبراً "الجملة الظرفية".

٧ــ وهناك مجموعة من النحاة أطلقوا مصطلح "الظرف" على الظرف بنوعيه الزماني والمكاني وعلى الجار والمجرور، فحيثما وَرَدَ مصطلح "الظرف" في كتبهم يعنون به "شبه الجملة".

٨ــ وأطلق بعض النحاة على شبه الجملة مصطلح "شبه المشتق" ؛ لأنه يتعلق بمحذوف مشتق تقديره: كائنٌ أو حاصل، أو موجود.

٩ــ وسمّى النحاة الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، والجار والمجرور "شبه جملة" لما بينه وبين الجملة من تشابه في التركيب والدلالة والعمل، فشبه الجملة تتألف من كلمتين أو أكثر لفظاً وتقديراً. وهي مركبة مثل الجملة، ولذلك فشبه الجملة تُغني أحياناً عن ذكر الجملة وكثيراً ما تؤدي شبه الجملة مهمة الفعل من حيث العمل والدلالة المعنوية.

١٠ــ ولا يبقى لشبه الجملة معنى إذا لم ترتبط بفعل أو بشبه فعل يعمل فيها ويحدد معناها، وتؤدي شبه الجملة عدة وظائف معنوية في السياق، فهي التي تبيّن زمان حصول الحدث أو مكانه أو سببه، أو آلة حصوله، فاستخدامُ شبه الجملة في السياق يثري الحدث المرتبط بها، ويعمق فهم السامع لاستخدام هذا الحدث، وتسلسل حدوثه سواء تقدم عليها أم تأخر.

١١ــ تدلّ شبه الجملة أحياناً على ما حُذِفَ من أفعال أو أشباهها، وتنوب منابها في المعنى نحو (وله مَنْ في السموات)، فشبه الجملة (في السموات) حلّ محل صلة الموصول، وأغنى عن ذكر الفعل إذا التقدير: وله من استقرّ في السموات ...

١٢ــ والظرف هو الوعاء الذي يُضَمُّ فيه شيءٌ، وهو موضوع لغيره، وتسمّى الأواني ظروفاً لأنها أوعية لما يوضع فيها، وكلُّ ما يَسْتَقِرُّ فيه غيره فهو ظرف.

١٣ــ والظرف منفرداً، أي مجرداً من السياق يدلُ على معنى عام غير محدد لعدم علمنا بالأطراف المشتركة في تكوين دلالته، فمثل هذه الظروف لا تكتمل دلالتها إلّا في التركيب وضمن السياق. ودلالتها المشوبة بالإبهام ـ وهي منفردة ـ تتحصل مرتبطة بأصولها المصدرية من جهة وما أَلِفَهُ العقلُ من صور استعمالها من جهة أخرى، فهي دلالة موجودة على كلّ حال، لأن الظرف يُخَصِّصُ حدوث الفعل دون أن يخرجه عن معناه الأصلي، لأنه يقيّده بوعاء فيصبح أجناساً متنوعة لتنوع الوعاء الزماني أو المكاني الذي يحويه .

١٤ــ والظرف اللغو هو الذي يكون كالفضلة في الكلام لا يقع كوناً عاماً بل يتعلق بالعامل الملفوظ، ولكنه يُسْهِمُ في إتمام المعنى، نحو قولك: ذهبتُ إلى الجامعةِ. فالظرف أي الجار والمجرور (إلى الجامعة) لغو لأنه متعلق بالعامل الملفوظ (ذهبتُ) وهو متمم لمعنى الفعل ذهبْتُ، إذ بيّنَ انتهاء غاية الذهاب وهو (الجامعة)؛ وهذا يعني أن الظرف (اللغو) لا يتضمن العامل فيه، وإنما يكون العامل فيه شيئاً منفصلاً عنه. وكان بعضهم يُسميه الظرف غير المُسْتَقَر.

١٥ــ الظرف المُسْتَقَر: هو الذي يتعلق بالكون العام الواجب الحذف، وينوب عنه، يصير وكأنه المحذوف،

ويُشْتَرط فيه أن يكون مقيداً غير مذكور، وحقه التقديم لكونه عمدة ومحتاجاً إليه ؛ وأن يكون تاماً يُفْهَمُ منه متعلقه المحذوف . نحو: زيدٌ عندك، وزيدٌ في الدارِ . فكلٌّ منهما ظرف مُسْتَقَر، لأنه متعلّق بمحذوف واجب الحذف ؛ وتَضَمَّنُ الظرف المُسْتَقَر للمتعلق يعني أن هذا المتعلق لا يجوز إظهاره عندما يكون الظرف متعلِقاً به، لأنّ التضمن غير التقدير، والمقدّر يجوز حذفه وإظهاره، أمّا المتضمن، فيجب حذفه ولا يجوز إظهاره إلّا في الضرورة الشعرية ؛ لأن الظرف المُسْتَقَرّ قد صار كأنه المتعلّق الذي حُذِف ولم يَعُدْ ممكناً إظهاره ؛ لأنه قد استُعِيضَ عنه بالظرف، ولا يجوز في العربية اجتماع العوض ،المعوض منه، وقد سمّاه بعض النحويين الظرف التام مقابلاً لتسميتهم (الظرف اللغو) بالظرف الناقص ؛ وتسميتهم له الظرف التام تعني أنه صار نائباً عن الكون العام المحذوف وعاملاً عمله في الخبر والحال والصفة والصلة والمفعول الثاني لأفعال القلوب وأفعال التحويل .

١٦ــ وفي مصطلح الجار والمجرور ذكر اللغويون أن الجرِّ معناه السحب والشدّ، يقال جررت الحبلَ وغيره أجرّهُ جراً . والجرّ في الاصطلاح نوع من الإعراب، يُخصص كلماتٍ بحركة أو ما يقوم مقامها من حركات فرعية، ومُحْدِثُ هذه الحركة حرف الجرّ . والجرّة مصطلح صوتي يعني عند النحاة الإضافة ؛ لأن الحروف الجارة تجرّ معنى يربط بين الجار وبين المجرور كالربط بين الجلوس والكرسي في قولنا: جلست على الكرسي . ومقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيّ على معاني حروفه، والحرف عند سيبويه له معنى خاص يجعله يتميّز عن الاسم وعن الفعل إلا أنّ معناه لا يتضح إلا ضمن التركيب ؛ لأن التقسيم الثلاثي للكلم مبني على الوظائف التركيبية للمفردات أي وضعها في جمل وفي سياق، وحروف الجر كما هو معروف لكلّ منها معنى أصلي تدلّ عليه معظم التراكيب، ومعانٍ فرعية أخرى يكسبها الحرف من ارتباطه بالفعل والاسم المجرور الذي اقترن به في السياق .

١٧ــ وتؤدي شبه الجملة: الظرف أو الجار والمجرور وظائف معنوية في الجملة وفي السياق كتخصيص المبتدأ النكرة وتعميمه، وتحديد الزمان أو المكان للحدث، وتؤثر في ترتيب الكلمات في الجملة من تقديم وتأخير وفصل بين الأجزاء المتلازمة في الجملة، والاتساع في استخدام القاعدة النحوية، وتنويع دلالات الفعل، وتعديته وتقوية عامل ضعيف، وإيصال معناه إلى الاسم المجرور بعده، ونيابتها عن الفعل عند وقوعها بمنزلة جملة الصلة، ونيابتها عن الفاعل، وتأتي قرينة دالة على إعراب الكلمات التي تأتي بعدها أحياناً، وقرينة دالة على حذف الفعل أو المنعوت أو المضاف، كما يؤثر حرف الجر في رسم بعض الكلمات عند اتصاله بما الاستفهامية، ويأتي حرف الجرّ قرينة دالة على اسمية (كيف) نحو: على كيف تبيع الأحمرين ؟ أي الخمر واللحم .

المصادر والمراجع:

ـ الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة دار الآفاق الجديدة ـ الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ ١٩٨١ م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، القاهرة ١٩٦١ م.

ـ التفسير الكبير المسمّى بالبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض المملكة العربية السعودية.

ـ الدر اللوامع، للشنقيطي ـ مطبعة كردستان ١٣٢٨ هـ.

ـ ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر بيروت ١٩٧٤ م.

ـ ديوان ليلي الأخيلية، جمع وتحقيق خليل العطية، وجليل العطية، دار الجمهورية بغداد، ط٢، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

ـ ديوان مجنون ليلى، تحقيق و شرح الدكتور عبد الستار أحمد فرّاج – مكتبة مصر – دون تاريخ.

ـ سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط١، ودار القلم، دمشق ١٩٨٥ م.

ـ شبه الجملة ـ دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم، دكتوره سوزان محمد فؤاد فهمي. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ٢٠٠٣ م.

ـ شبه الجملة في العربية والاتساع فيه. رسالة ماجستير قدّمها محمد عامر الدبوري إلى جامعة دمشق عام ٢٠٠٧م بإشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم العبد الله.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦ م.

ـ شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

ـ شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

ـ شرح الرضي على الكافية، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ـ ليبيا ـ بلا تاريخ .
ـ شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩ م
ـ شرح المفصّل، لموفق الدين بن يعيش ـ عالم الكتب بيروت . مكتبة المتنبي ـ القاهرة . (بلا طبعة ولا تاريخ).
ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، الطبعة الأولى ١٩٦٩ م، القاهرة .
ـ قضايا اللزوم والتعدي في النحو والصرف والدلالة الدكتور محمود الحسن ـ البيّنة للطباعة والنشر، دمشق ط١، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م .
ـ الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، القاهرة ـ ١٩٣٧ م .
ـ كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجميل بيروت، ط١، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م .
ـ المدخل إلى دراسة النحو العربي، للدكتور على أبو المكارم، الطبعة الأولى ـ دار الوفاء .
ـ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
ـ المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق إسماعيل عمايره، مراجعة الدكتور نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١ م .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر ط٢ ـ ١٩٦٩ م .
ـ المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت .
ـ المنهل الصافي في شرح الوافي، لبدر الدين الدماميني (مخطوط) حقّقه رمضان الحبش، وسندس خنصر، ومحمد الكلّوت، بثلاث رسائل ماجستير بإشراف الدكتور سعد محمد الكردي قُدّمت إلى كليّة الآداب في جامعة البعث في عامي ٢٠١٠ - ٢٠١٢م .
ـ النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجي بيروت، دار النهضة العربية ١٩٧٩ م .
ـ النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة .
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .

❑❑